

المملكة المغربية

كلمة السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان خلال جلسة المصادقة النهائية على
التقرير الوطني برسم الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل

مجلس حقوق الإنسان، جنيف 19 سبتمبر 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة رئيسة مجلس حقوق الإنسان؛

السيدات والسادة أعضاء فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس حقوق الإنسان؛

أصحاب السعادة والمعالي؛

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني بداية أن أتقدم بموفور الشكر والتقدير للسيدة رئيسة مجلس حقوق الإنسان، والسيدة
المفوضة السامية لحقوق الإنسان، والسيدات والسادة أعضاء فريق العمل المعني
بالاستعراض الدوري الشامل وكافة أعضاء مجلس حقوق الإنسان على جهودهم المتواصلة
للمساهمة في تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. كما يتشرف وفد بلادي بالمشاركة
في هذه الجلسة المخصصة للمصادقة النهائية على التقرير الوطني للمغرب برسم الجولة
الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، والذي تم فحصه ومناقشته والمصادقة عليه من
طرف فريق العمل خلال شهر ماي المنصرم. وهي فرصة ينتهزها الوفد المغربي للترحيب
مجددا بنتائج الحوار البناء والمثمر وبالتوصيات المنبثقة عن هذا الاستعراض باعتبارها

دعما وسندا لجهود المملكة المتواصلة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومناسبة للتأكيد على التزامها بدعم آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيز التفاعل معها ومع باقي آليات ومكونات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

السيدة الرئيسة؛

حضرات السيدات والسادة؛

إن المملكة المغربية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي أطلق مسارا إصلاحيا مهيكلا واسعا في مجالات البناء الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، والتزاما منها باختياراتها الاستراتيجية التي لا رجعة فيها، فيما يخص تلك المجالات، ووفاء بالتزاماتها المترتبة عن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، تواصل بعزم ثابت أورشها الإصلاحية المتعلقة بوضع وتعزيز آليات الحكامة وحقوق الإنسان، وتكريس ضمانات حماية حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية. وإن التوصيات التي قبلت بها المملكة بمناسبة مناقشة تقريرها من طرف فريق العمل في شهر ماي الماضي، تندرج جميعها ضمن مسارات هذه الأوراش الإصلاحية المهيكلة، علما أن البعض منها يوجد قيد التنفيذ أو تم تنفيذه.

وفي إطار التزام بلادنا الطوعي بتقديم تقرير مرحلي يستعرض حصيلة متابعة تنفيذ هذه التوصيات، في غضون سنتين، يسرني أن أخبركم أن الحكومة المغربية قد شرعت في توفير كافة الشروط الكفيلة بتأمين متابعة تنفيذ تلك التوصيات طبقا لمقاربة تشاركية مع كل الأطراف المعنية بها. فمباشرة بعد فحص التقرير الوطني للمغرب في شهر ماي الماضي، شرعت الحكومة المغربية، بالتنسيق من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان،

باعتبارها آلية وطنية مكلفة بالتنسيق في مجالات حقوق الإنسان، في إعداد واعتماد خطة عمل لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات، بإشراك مختلف الفاعلين المعنيين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية. وقد مكنت الأشغال الأولية المتعلقة بوضع هذه الخطة من تصنيف التوصيات ضمن مواضيع ومحاور كبرى، ومن العمل على تحديد وضعيتها الراهنة ضمن مسارات الإصلاحات الجارية في البلد، والتدابير والإجراءات اللازمة لمواصلة أو مباشرة التنفيذ، وتحديد الفاعلين المعنيين بها، ومؤشرات التتبع والتقييم، وأجال التنفيذ. كما تستحضر التقاطعات مع ملاحظات وتوصيات هيئات المعاهدات بمناسبة عرض التقارير الوطنية الدورية للمغرب. وستشكل هذه الخطة، والتي سيتم إشراك باقي الفاعلين من مجتمع مدني وبرلمان في مسار تفعيلها، لأمحالة، أداة مهمة للحكومة ولآليتها الوطنية المكلفة بتنسيق العمل المتعلق بهذا الموضوع، لتنظيم الجهود وترصيد مساهمات كل الأطراف المعنية بالتنفيذ.

السيدة الرئيسة؛

حضرات السيدات والسادة؛

انسجاما مع التزاماتها بمناسبة عرض ومناقشة تقريرها الوطني خلال الدورة 13 لفريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، واصلت المملكة المغربية جهودها الرامية إلى تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. فعلى مستوى الانخراط في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باشرت إجراءات المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وعلى ثلاث بروتوكولات هي البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبرتكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووفاء منها بالتزاماتها المتعلقة بالانفتاح التام والكامل على المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، تستضيف المملكة المغربية، حاليا، المقرر الخاص المعني بموضوع مناهضة التعذيب، والذي عملت الحكومة المغربية على توفير الشروط الضرورية لتأمين نجاح زيارته في إطار من التفاعل الإيجابي والحوار البناء.

ووعيا منها بدور القضاء في حماية الحريات الأساسية ومنظومة حقوق الإنسان، تواصل المملكة الورش الذي أطلقه صاحب الجلالة أوائل السنة الجارية حول إصلاح منظومة العدالة، من خلال الهيئة العليا المكلفة بتنظيم الحوار الوطني حول الإصلاح الشامل والعميق لهذه المنظومة من أجل بلورة واعتماد ميثاق وطني للعدالة تشارك فيه كل الأطراف المعنية.

وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن إدماج بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية العامة للدولة باعتباره آلية أساسية لضمان مراعاة النوع الاجتماعي في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، ظل حاضرا في التوجهات الرسمية، إذ يتم العمل حاليا في إطار مقارنة تشاركية على إعداد النسخة الثامنة من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي الذي سيرفق بقانون المالية لسنة 2013. كما شرغت الحكومة في اتخاذ إجراءات وتدابير لتفعيل نظام المساعدة الطبية لتحسين الولوج إلى العلاج للفئات غير المشمولة بنظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض وفقا لتوزيع متكافئ على سائر أرجاء التراب الوطني، وهي العملية التي قدرت إلى الآن بما يناهز 9 ملايين مستفيد. وفي إطار توسيع نطاق الحصول

على المياه الصالحة للشرب والكهرباء في المناطق القروية، تم الشروع في اتخاذ التدابير اللازمة لكهربة ما تبقى من المراكز المبرمجة في المشاريع المقررة برسم 2011-2014 وفقا لبرنامج الكهرباء القروية الشمولية الذي يستهدف بلوغ التغطية المنشودة إلى نهاية 2014.

وفي الجانب المتعلق بتعزيز حقوق المرأة، بلورت الحكومة مشروع "الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة" (إكرام)، للفترة 2012 - 2016، وتستهدف النهوض الشامل بأوضاع النساء والفتيات في الأرياف والحوضر، من خلال تكريس مبادئ العدل والإنصاف والمساواة، في كافة المجالات السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع توفير ضمانات قوية لتمويل تفعيلها. كما تم الشروع مؤخرا في تنفيذ مقتضيات القانون المتعلق بصندوق التكافل العائلي الخاص بدعم الأمهات المطلقات والمعوزات.

وتفعيلا لمقتضيات الدستور الجديد ذات الصلة بحقوق الإنسان والحكامة، وضعت الحكومة مخططا تشريعيا للسنوات الخمس المقبلة، يتعلق جزء مهم منها بمراجعة أو اعتماد قوانين ذات صلة بالمؤسسات المعنية بالحقوق والحريات والحكامة، وبالتدابير التشريعية لملاءمة الترسنة القانونية مع مقتضيات الدستور.

ومن بين هذه المشاريع، مشروع قانون بإحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومشروع قانون بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، ومشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء، ومشروع قانون لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ومشروع قانون بتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية، ومشروع قانون بإحداث المجلس الوطني للغات

والثقافة الوطنية، ومشروع قانون لتعزيز اختصاصات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومشروع قانون خاص بشروط تقديم المواطنين للملتزمات في مجال التشريع، ومشروع قانون خاص بكيفيات تقديم المواطنين للعرائض إلى السلطات العمومية، ومشروع قانون يتعلق بكيفيات وشروط ممارسة حق الإضراب.

كما يوجد حاليا في طور المصادقة، مشروع قانون بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعمال المنزليين، ومشروع قانون بتحديد العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف.

السيدة الرئيسة؛

حضرات السيدات والسادة؛

يسرني مجددا أن أقدم باسم أعضاء الوفد المغربي، بفائق عبارات الشكر والتقدير للسيدة الرئيسة، ولأعضاء فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وكل الوفود التي شاركت في استعراض المغرب وقدمت توصيات بخصوص تقريره، وعبرت عن دعمها لمسارات الإصلاح الجارية ببلادنا والشكر الخاص لأعضاء الترويكا ومساعدتهم، وسكرتارية آلية الاستعراض الدوري الشامل، وكذا مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وفي ختام هذه الكلمة، لا يفوتني التأكيد على أن المملكة المغربية ستواصل دعم هذه الآلية التي تعزز بالمساهمة في بنائها وتعزيزها منذ عضويتها بمجلس حقوق الإنسان للفترة 2006-2007، خاصة وأن دعمكم ترشيح بلادنا لتجديد عضويتها بهذا المجلس للفترة 2014-2016، سوف يمثل فرصة مواتية لتعزيز انخراط المغرب من أجل تقوية هذه الآلية

وفق أهدافها المنشودة، في إطار الحوار والتعاون البناءين لخدمة القضايا العادلة لحقوق الإنسان عبر العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

